

المحاضرة الخامسة: السياسات الحكومية في مجال التشغيل والإدماج

1- التشغيل (المفهوم، الأهداف، النظريات).

1-1- مفهوم التشغيل:

هناك تباين وتعدد كبير في شرح مفهوم التشغيل سواء لدى الاقتصاديين أو الباحثين في علم الاجتماع، حيث يعرف لدى الاقتصاديين بأنه: "استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشغل في العمل وأن يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين، وكذا حقه في الإمتيازات المترتبة عن مساره المهني".

كما يعرفه البعض الآخر بأنه: "تلك العملية المعقدة التي تتخذها المنظمة من استقطاب لليد العاملة وتعيينها في مناصب عمل في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية".

1-2- أهدافه:

تحقق سياسات التشغيل العديد من الأهداف أهمها:

- توفير فرص العمل وخلق مناصب أكثر إنتاجية.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء.
- تأمين الاستقرار في العمل (حماية العامل من جميع أشكال التعسف).
- تنظيم علاقات العمل بشكل يتناسب مع قوانين وتشريعات العمل الخاصة بكل دولة.
- الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة دخل الفرد.
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.

1-3- نظريات التشغيل:

يرتبط التشغيل بعدة نظريات اقتصادية وسوسولوجية من أهمها النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية الماركسية) وهي مداخل تقليدية والتي سنركز عليها في هذه المحاضرة، ومنها مداخل أخرى حديثة مثل: (نظرية الأجور الفعالة ونظرية البحث عن الشغل والمقاربة الإسلامية للتشغيل) والتي ستنم الإشارة إليها باختصار في نهاية المحاضرة.

1-3-1- المداخل الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك وخاصة منهم "آدم سميث" أن حجم التشغيل يتحدد عند مستوى العمالة الكاملة، بمعنى أن كل العمال الموجودين في الاقتصاد القومي والراغبين في العمل لا بد أن يعملوا وبالتالي لا توجد بطالة، وإن وجدت فهي اختيارية، لأن الاقتصاد يوفر مناصب عمل لكن الأفراد لا يرغبون في العمل، كما أن أي بطالة بين العمال لا بد أن تزول تلقائياً، فالعمال يتنافسون فيما بينهم للحصول على العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، الأمر الذي يحفز بدوره المنظمين على زيادة حجم العمالة المطلوبة، مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال العاطلين، فتزول البطالة تلقائياً.

ولقد نتج عن هذه الفكرة في التشغيل عند الكلاسيك أن اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي للاقتصاد ثابت دائما عند مستوى واحد طالما أن العمالة وأن التغير فيه يكون في الأجل الطويل، نتيجة التغير في بعض العوامل الأخرى مثل تقنيات الإنتاج وعدد السكان.

2-3-1- النظرية الكينزية:

رفض عام الاقتصاد كينز (1946- John Maynard Keines) 1883 في كتابه "النظرية العامة" التحليل الكلاسيكي السابق ورفض بذلك قانون باتيست ساي "العرض يخلق الطلب الخاص به" وقال أن العرض لا يخلق الطلب، بل العكس تماما الطلب هو الذي يخلق العرض لأن المنتجين يبدؤون بالإنتاج إذا توقعوا أن هناك طلبا على سلعهم، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب، فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل.

وبذلك وصل كينز إلى أن الذي يحدد مستوى التشغيل هو الطلب الكلي الفعال على السلع، فإذا زاد الطلب الكلي الفعال على السلع ازداد عدد العاملين، وإذا انخفض الطلب الكلي الفعال على السلع انخفض عدد العاملين، ومن هنا لم يعد يظهر مفهوم التشغيل الكامل لأن التشغيل مرتبط بالطلب الفعلي على السلع، والذي غالبا ما يكون دون مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فإن التوازن الاقتصادي قد يحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل.

وهكذا يتضح أن كينز يعترف بأن البطالة ليست أمرا استثنائيا ومؤقتا، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد إذا كانت ظروف الطلب الفعال غير كافية لتشغيل كافة الموارد، وإذا كان الاستهلاك والاستثمار غير كافيين فإن الاقتصاد يجد توازنه دون مستوى التشغيل الكامل أي مع وجود بطالة.

3-3-1- النظرية الماركسية:

وافق كارل ماركس الكلاسيك في أن قيمة أي سلعة تتحدد بمقدار ما بذل فيها من ساعات عمل، وأن العمل يعتبر سلعة كبقية السلع، غير أنه اختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل، حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراة لساعات أكبر من الساعات التي دفع قيمتها، هذا الفرق بين قيمة السلعة التي ينتجها العامل ومقدار الأجر الذي يحصل عليه في المقابل يطلق عليه فائض القيمة أو الربح عند الرأسماليين، فيأخذه الرأسمالي وهذا هو الإستغلال البشع للعمال كما يراه ماركس.

ويرى ماركس أن الأرباح التي يحصل عليها الرأسمالي من جهد العامل وعرقه، تدفعه إلى التفكير في تنمية رأسماله عن طريق تطوير أدواته الإنتاجية وزيادة عدد الآلات والمصانع، فجشع الرأسماليين يدفعهم دائما لتخفيض نفقة الإنتاج، ولا يتأتى ذلك إلا إذا رفع الرأسمالي إنتاجية عماله بالنسبة لإنتاجية عمال الرأسماليين الآخرين، ومن أجل ذلك قد يلجأ إلى زيادة عدد الآلات المستخدمة في الإنتاج وزيادة حجم المشروع وكل هذا يتطلب زيادة الاستثمارات، وهكذا تتكون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي نتيجة زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وتتركز في يد فئة قليلة من الرأسماليين الكبار أصحاب المشروعات الكبيرة الذين تمكنوا الصمود في وجه المنافسة.

كما سبق وأشرنا إضافة إلى هذه **المداخل التقليدية** هناك مداخل أخرى **حديثة** مثل **نظرية الأجور الفعالة** التي تنطلق من فكرة أن الأجر لا يمثل فقط سعرا للعمل، بل هو أداة لتحفيز العمال وزيادة إنتاجيتهم، فقد تدفع المؤسسات أجورا أعلى من مستوى التوازن بهدف تحسين الأداء وتخفيض معدل دوران العمل، غير أن دفع أجور مرتفعة يؤدي إلى تقليل عدد العمال الذين يمكن توظيفهم، مما يزيد من معدل البطالة، وهنا لا تفسر البطالة فقط باختلال في العرض والطلب، بل كذلك بخيارات المؤسسة الإستراتيجية.

أما **نظرية البحث عن الشغل** فتفترض أن سوق العمل يعاني من نقص المعلومات والباحث عن العمل يحتاج إلى وقت للعثور على فرصة مناسبة، فالأفراد يفاضلون بين العروض الموجودة وهنا يظهر نوع آخر من أنواع البطالة الناتج عن عملية البحث والمفاضلة بين الفرص والتي تسمى بالبطالة الاحتكاكية، وبالتالي فإن جزءا من البطالة يعد طبيعيا وملازما لحركية سوق العمل.

وبالنسبة **للمقاربة الإسلامية للتشغيل** فإنها تعتبر العمل قيمة إنسانية وواجبا شرعيا وليس مجرد نشاط اقتصادي، بل هو جزء من منظومة أخلاقية تهدف إلى تحقيق العدالة، التضامن والاستقرار الاجتماعي.